

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩١٧ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "المسألة المتعلقة بهاييتي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في هاييتي. ويعرب عن استيائه للخسائر التي حدثت بالفعل في الأرواح، كما يعرب عن خشيته أن عدم التوصل حتى الآن إلى تسوية سياسية قد يؤدي إلى إهراق المزيد من الدماء. ويمكن أن يؤدي استمرار العنف وانعدام القانون والنظام في هاييتي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

"ويشيد مجلس الأمن بمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية للدور القيادي الذي اضطلعوا به من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ولحاولتهما إعادة بناء الثقة لدى الأطراف، لا سيما من خلال خطة العمل التي وضعها.

"ويعرب المجلس عن تأييده للاتحاد الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية لمواصلتهما العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودستورية للأزمة الحالية. وتمثل المبادئ المبينة في خطة عمل الاتحاد الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية أساسا هاما للتوصل إلى حل للأزمة. ويطلب المجلس إلى الأطراف أن تتصرف بروح المسؤولية باختيار التفاوض بدلا من المواجهة. ويبدو الآن أن جدولا زمنيا معجلا أصبح ضروريا.

"ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لاحتمال وقوع مزيد من العنف في هاييتي. ويعترف بالدعوة إلى التدخل الدولي في هاييتي. وسينظر المجلس على وجه الاستعجال



في الخيارات المتعلقة بالتدخل الدولي، بما في ذلك إيفاد قوة دولية دعماً للتسوية السياسية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

“ويطلب المجلس إلى جميع أطراف الصراع في هايتي تيسير توزيع المواد الغذائية والطبية وكفالة حماية المدنيين. ويطلب إلى جميع الأطراف احترام موظفي المساعدة الإنسانية الدولية ومرافقها وكفالة وصول هذه المساعدة إلى من هم بحاجة إليها.

“ويطلب المجلس إلى الحكومة وجميع الأطراف الأخرى احترام حقوق الإنسان والكف عن استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية. هذا وستتم محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

“ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لهايتي.

“وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في هايتي عن كثب، كما سيبقي المسألة قيد نظره”.